التركيبة السكانية حسب الجنس والعمر في الجزائر واتجاهاتها

دراسة تحليلية ديموغرافية (1966 – 2018)

Structure of the population by sex and age in Algeria and its trends Analytical demographic study (1966-2018)

يحيى لعمارة محامد [1،*]

[1] كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2021-01-05؛ تاريخ المراجعة : 2021-09-17 ؛ تاريخ القبول : 2021-10-31

ملخص:

إن التمييز في المجتمع السكاني بين المجتمعات الفرعية المختلفة التي يتشكل منها، يعني إجراء دراسات حول بنية هذا المجتمع. لذلك فإن الحديث عن التركيبة السكانية هو ابراز بنيتهم حسب الجنس والعمر كونها من أهم الخصائص الديموغرافية الأكثر استخدامًا، وتمثل أساسًا لدراسة بنى أخرى، كما هو الحال مع البنية حسب الحالة الزواجية والنشاط الاقتصادي. ناهيك أنها تلعب دور في رسم وتحليل العمليات الديموغرافية وتبيان مدى تأثيرها على التنمية.

ركزنا اهتمامها على الجزائر من خلال دراسة ديموغرافية لنتائج التعدادات وآخر سنة تقويمية، مستعينين في ذلك بمنهجين تاريخي ووصفي تحليلي. هدفنا هو الوقوف على واقع تطور المجتمع الجزائري من خلال التغيرات الحاصلة في تركيبته السكانية وفق الجنس والعمر. خلصنا في نهاية المطاف الى النتائج التالية وغيرها: إلى جانب النمو الديمغرافي السريع شهدت الجزائر تطورًا في عدد سكانها، الأمر الذي جعل بنيتها تتغير بالضرورة، وبالتالي ستعرف الجزائر مستقبلا تعمر لسكانها Vieillissement de la population (أي تغير البنية العمرية للسكان الذي يترجم بازدياد نسبة الأشخاص المعمرين، ويشكل أشباب السكان Rajeunissement de la population نقيض التعمر حسب رولان بريسا) إذا ما حافظت على هذه الوتيرة في ظل انخفاض الخصوبة وارتفاع أمل الحياة.

الكلمات المفتاحية: تركيبة سكانية؛ احصاء عام للسكان والسكن؛ الديوان الوطني للإحصائيات؛ نسبة الذكورة؛ هرم الأعمار.

Abstract:

The discrimination in a population society between the different sub-societies that compose it means conducting studies on the structure of this community. Therefore, talking about demographics is to highlight their structure according to sex and age, because it is one of the most important demographic characteristics most used, as is the case with the structure according to marital status and economic activity. And it represents a basis for studying other structures. Not to mention that it plays a role in mapping and analyzing demographic processes and showing the extent of their impact on development.

We focused its attention on Algeria through a demographic study of census results and the last calendar year, using both historical and descriptive analytical approaches. Our objective is to understand the reality of the development of Algerian society through the changes in its demographic composition according to sex and age. In the end, we concluded the following and other results: In addition to rapid demographic growth, Algeria has witnessed a development in its population which made its structure necessarily change. Therefore, Algeria will have a long term future for its population if it maintains this pace given low fertility and high life expectancy.

Keywords: Population structure; General Census of Population and Housing; National Statistics Office; sex ratio; age pyramid.

* يحي لعمارة محامد lamaratiti@yahoo.fr.

I- تمهيد:

ازداد اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية وغير الدولية بقضايا السكان من حيث نموهم وتطورهم، حيث أصبح العمل على كبح ومجابهة الآثار السلبية للمعضلة السكانية تحديًا ضروريًا يفرض نفسه، يتجلى هذا الاهتمام في الكم الهائل من المؤتمرات المنعقدة والتي تجاوزت الحدود الاقليمية وصولا للعالمية على غرار المؤتمر الدولي ببوخاريست (رومانيا 1974)، مكسيكو سيتي (المكسيك 1984)، القاهرة (مصر1994) والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 (نيويورك)...إلخ، متناولة قضايا التزايد والنمو السكاني، تنظيم الأسرة، الحق في الصحة الإنجابية، تكريس مساواة النوع الاجتماعي، التصدي للعنف ضد المرأة، القضاء على الفقر والمساواة الكاملة في التعليم بين الجنسين وغيرها.

الجزائر لم تنجو من هذه المشكلة الديموغرافية رغم مساهمتها بشكل كبير في توفير إحصائيات رسمية حول قضايا السكان والتنمية من خلال مختلف التحقيقات الميدانية التي قامت بتنفيذها سواء على المستوى الوطني (كالمسح الوطني حول الشغل على مستوى الأسر...) أو على المستوى الدولي (كالمشروع العربي لصحة الأسرة...) بالاشتراك والتعاون مع هيئات ومؤسسات وطنية ودولية على غرار الديوان الوطني للإحصائيات (د.و.إ .O.N.S)، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، جامعة الدول العربية، صندوق الأمم المتحدة للسكان...

قُدّر عدد سكان الجزائر سنة 1830 بحوالي ثلاثة (3) ملايين نسمة، وبعد أربعين (40) عاما من ذلك التاريخ، استمر العدد في الانخفاض حتى وصل إلى (2,125) مليون نسمة سنة 1882، قد يُفسر هذا الانخفاض في الخسائر البشرية الفادحة التي لحقت بالجزائر حين كانت تحت وطأة المستعمر الفرنسي (1962/1830). كما ساهمت همجية الاستعمار والأوضاع المزرية (سياسة التهجير والتجويع...) التي كان يعيشها الجزائريون آنذاك على تفشي الأمراض على غرار التيفيس (أي التيفوس)، الطاعون والجدري وخاصة الكوليرا الذي كان يستمر لفترات طويلة ومتقطعة، دون أن ننسى المجاعة الفظيعة والحرب العالمية الأولى (1914/ 1918)، الجفاف والقحط الذي اجتاح البلاد سنة 1920. نجم عن ذلك كله وفيات تحصى بالملايين. وحسب عميرة، أهم فترة انخفض فيها عدد سكان الجزائر في الفترة الاستعمارية، كانت ما بين 1861 – 1972 والتي سماها المؤرخين – بالمذبحة الديموغرافية – (عميرة جويدة، 2018، ص. 86)

أتى في مذكّرات الطبيب الفرنسي الدكتور روكس: "عندما وصلنا سنة 1830 للجزائر قدرنا أهلها بـ 3 ملايين، لكن أسفر الإحصاء السكاني الأول الذي أنجزناه سنة 1866 بـ 2.6 مليون نسمة، أما الإحصاء الثاني المنجز سنة 1872 فقد قدر عدد السكان بـ 2,12 مليون نسمة أي بفارق 949 874 نسمة في غضون 42 سنة، أي بمعدل وفاة بلغ عشرون ألف شخص في السنة، بسبب التيفيس والمجاعة والمقاومات الشعبية، لو استمرت الوفيات بالوتيرة نفسها، فإن أهالي الجزائريين سينقرضون لا محالة". (بوبكر بلقاسم، 2020)، ولكن حدث العكس بارتفاع عدد السكان.

منذ استقلال الجزائر، استمر معدل النمو الديموغرافي السنوي مرتفعاً حتى أواخر عشرية ثمانينيات القرن الماضي، بقي يفوق عتبة 3% بين سنوات 1962 و1987، قبل أن ينخفض منذ منتصف تسعينيات القرن ذاته إلى ما دون 2%. ارتبط ارتفاع هذا المعدل في تلك الحقبة بالتراجع النسبي والتدريجي للوفيات ويعود ذلك الى تحسن الظروف المعيشية والصحية والمستوى التعليمي والدخل... الأمر الذي جعل معدلات الخصوبة ترتفع هي كذلك. استقر هذا المعدل عند 1,5% منذ سنة 1998 الموافق لرابع إحصاء عام للسكان والسكن. ثم انخفض الى أدنى مستوياته (1,3 %) في الفترة 2004/1998، سرعان ما عاود الارتفاع ابتداء من سنة 2004 ليصل إلى 1,9% حسب آخر تعداد سكاني (2008). واصل معدل النمو السنوي صعوده لغاية بلوغه 2,04 % سنة 2011. وبالرغم من أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة مقارنة بالمستوى المسجل في سنوات 2000 غير أنها تتذر حسب الديوان الوطني للإحصائيات عن احتمال بداية مرحلة ركود، حيث أنها تقارب تلك المسجلة سنة 2010 (2,03%) (O.N.S., Données statistiques, 2011, p. 1). في سنة 2012 بلغ حجم النمو الطبيعي للسكان 000 808 نسمة أي بمعدل نمو 2,16% وهو مستوى لم يسجل منذ سنة 1994، إن ارتفاع هذا

المؤشر يرجع أساسا إلى الزيادة المعتبرة في حجم الولادات الحية حسب الديوان. (O.N.S., Données statistiques, 2012, p. 1) وتراجع الوفيات، ثم سرعان ما انخفض الى (2,07%، 2,15%، 2,17%، 2,09%) في السنوات 2013 و2015 و2016 و2017 على الترتيب. يمكن أن يعزى هذا التراجع والاستقرار في عتبة 2% الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاشتها الجزائر، مثل أزمة السكن، تفاقم البطالة، تدهور القدرة الشرائية، تأخر سن الزواج نتيجة تعليم المرأة ودخولها عالم الشغل فضلا عن إقبال الأزواج على استعمال وسائل منع الحمل لتسجل معدلات الخصوبة تراجعا ملموسا.

منشور ديموغرافيا الجزائر لسنة 2018، ضمن مخرجاته أشار إلى أن عدد السكان المقيمين في الجزائر بلغ (42,578) نسمة في 1 يناير 2018، مع معدل نمو طبيعي بلغ 1,99%، مُسجلا بذلك تراجعًا بـ 0,1 نقطة مقارنة بسنة 2017، ولعله من الجدير الإشارة أنه ولأول مرة منذ 2009 تراجع مستوى هذا المعدل إلى دون 2% (O.N.S., Données statistiques 2018, p.1). ارتفع عدد السكان المقيمين في الجزائر الى 43,424 مليون نسمة في الفاتح يناير مقابل 43,4 مليون نسمة في 1 يناير 2019 حسب المصدر نفسه، فيما بلغ عدد الولادات الحية 1,034 مليون أي بناقص 4000 ولادة مقارنة بسنة 2018. وعلى أساس هذه الوتيرة من النمو وفي حالة بقاءها على هذا المستوى، فإن إجمالي عدد السكان المقيمين سيبلغ (44,7) مليون نسمة بحلول أول يناير 2021 وفق توقعات الديوان. انخفضت معدلات النمو السنوي للسكان الجزائريين بشكل كبير، لا سيما بعد التسعينات. ومع ذلك، يستمر السكان في الزيادة. ويعود هذا أساسًا إلى عاملين رئيسيين، من جهة تراجع حجم الولادات الحية خلال السنوات، وارتفاع حجم الوفيات من جهة أخرى.

أظهرت بيانات الديوان الوطني للإحصائيات عن تزايد يقارب 8 مليون نسمة (000 987 7 نسمة) ما بين 2008 و2018. وتظهر هذه التغيرات الهيكلية أن الانتقالية الديموغرافية لا تزال قائمة، وتتجلى من خلال التوسع المستمر لقاعدة الهرم السكاني وتقلص فئتي 15-19 سنة و20-24 سنة. حيث بلغ على التوالي 000 762 و000 521 نسمة وبذلك فإنه وبالرغم من تزايد حجم السكان ما بين 2008 و2018 فإن حجم فئة الشباب (15-24 سنة) عرف تراجعا بلغ 000 283 1. (O.N.S., Données statistiques 2018, p.2)

من خلال هذا الوضع باقة من **الأسئلة** تطفو على السطر، لا تزال تُطرح بجديّة إلى يومنا هذا وتبحث عن أجوبة لها:

- ما العوامل الرئيسية المسؤولة عن هذه الزيادة يا ترى؟
- ما هو واقع تطور سكان الجزائر من خلال تركيبتهم السكانية؟ وبماذا تميزت؟
- وفي الأخير، عن أي مستقبل نتحدث؟

طبيعة الموضوع المتناول جعلنا نعتمد ليس على **منهج** واحد ولكن على منهجين: تاريخي ووصفي، الأول تصفحنا من خلاله المحطات الديموغرافية المتعددة التي مرت بها الجزائر عبر مختلف الاحصاءات وآخر سنة تقويمية لمقارنتها. أما الثاني فقد عمدنا من خلاله الى جمع الحقائق والمعلومات حول الظاهرة للتعرف عليها (إلمام بحقيقة شاملة قابلة للتقدير والقياس) وفهم (بالمقارنة، التحليل والتفسير) خصائصها وأبعادها ومن ثمة إمكانية التنبؤ والقيام بتوقعات للتأثير على الواقع والمستقبل تأثيرا إيجابيا.

II- المجتمع السكاني

ينتج المجتمع السكاني (سكان بلد ما بالمعنى المعروف) عن تواجد مئات من الاجيال. على سبيل المثال، اذا اخترنا من كل جيل من هذه الاجيال جزءًا محددًا وفقًا لمعيار (أي خاصية) واحد أو عدة معايير نوعية (كما لو كان الفرد متزوجًا أو يمارس نشاطا اقتصاديا أو وصل الى مستوى معين من التعليم...)، عندها يمكننا تحديد مجموعات سكانية فرعية (أي جزئية sous populations) متنوعة: سكان متزوجون، سكان مشتغلون، سكان مشتغلون متزوجون، سكان حصلوا على

شهادة التعليم الابتدائي وهكذا دواليك، يمكن اعتبار هذه المجتمعات الجزئية أحيانًا نتاجًا لوجود جماعات معينة: 30 جماعة من الزيجات، 50 جماعة من تلاميذ مدرسة معينة... ونستطيع أحيانًا تمييز مجتمعات جزئية أخرى على أساس بعض تجمعات الأفراد مثل: العائلة، الأسرة والأصدقاء...

من وجهة نظر عامة فإن كل مجتمع يمكن أن يعتبر كمجموعة يدخل فيها أفراد يبقون بعض الوقت (وقت الوجود) ثم يخرجون: هذا هو مفهوم المجتمع السكاني كمجموعة متجددة.

على حد قول رولان بريسا، فإن التمييز في المجتمع السكاني - بالمعنى الشائع لهذه الكلمة – بين مختلف المجتمعات الجزئية التي يتشكل منها، يعني القيام بدراسات عن بنية هذا المجتمع. كما أن تحليل تأثير كيفيات دخول ووجود وخروج الأفراد على تطور السكان يعني دراسة تكاثر (إعادة الانتاج) هذا المجتمع السكاني. (رولان بريسا، التحليل السكاني، 1985، ص. 297)

عرفت الجزائر كغيرها من الدول تغيرا في عدد سكانها، نتيجة الزيادة الطبيعية (بفعل الولادات والوفيات) والهجرة، الأمر الذي جعل تركيبتها السكانية تتغير بالضرورة وتمر بمراحل عديدة.

III - التركيب السكاني (حسب الجنس والعمر)

يقصد بالتركيب الديموغرافي أو التركيب السكاني حسب معجم مصطلحات الديموغرافيا لرولان بريسا، على أنه: "تركيب مجتمع سكاني تبعا لخصائص ديموغرافية مختلفة (جنس، عمر، حالة زواجية...) أو غير ديموغرافية (مستوى تعليمي، نشاط اقتصادي...)، تُدرس منفردة أو مجتمعة." (رولان بريسا، معجم مصطلحات الديموغرافيا، 1990، ص. 46) أي أن هذا التصنيف يصنف حسب خاصية واحدة أو عدة خصائص مركبة. ومفهوم أو تسمية التركيب Structure، يسمح بالتعرف على السكان المعنيون وقت عد أفراد المجتمع. (آسيا شريف، 2015، ص.21)

عُرف كذلك على أنه: "مجموعات، طبقات، فئات نسبية مهمة أو أشكال أخرى من التقسيمات الفرعية أو الجزئية المحددة وفقا لسمات أو خاصيات تميز الأفراد الذين يشكلون السكان. كما تستخدم كذلك مصطلحات: تركيبة أو توزيع (السكان).

يمكن تعريف توزيع عناصر سكانية من خلال أي خاصية أو سمة جزئية: البنية حسب العمر والجنس، حسب الفئة الاجتماعية، حسب المستوى التعليمي، حسب الجنسية أو العرق، حسب مكان الإقامة، حسب الحالة الزواجية...إلخ. يمكننا أيضًا الاهتمام ببنيات مركبة من خلال الازدواجية بين اثنين أو أكثر من هذه الخصائص (الجنس والعمر؛ العمر والحالة الزواجية، وما إلى ذلك)". (Dictionnaire de démographie et des sciences de la population, 2011, p. 454) إن كل هذه الخصائص وغيرها تشكل مجموعات سكانية جزئية تُكسب مجتمع ما مميزات تميزه عن بقية المجتمعات السكانية.

العناصر التركيبية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالديموغرافيا هي: الجنس والسن، لأنها عوامل رئيسية في الخصوبة، الوفيات والهجرة التي تدخل ضمن ديناميكيات السكان أو المشكلة لحركة السكان. التحليل الموالي يبين التركيب النوعي والعمري للمجتمع كل على حدى:

1.III - البنية الجنسية (التركيب حسب الجنس) Structure par sexe

التركيب الجنسي هو تقسيم السكان الى قسمين: ذكور وإناث أو رجال ونساء، حيث يعتبر متغير النوع أو الجنس الأبسط استخداما لأنه متغير متقطع بفئتين فقط، خاصية هامة في المجال الديموغرافي لا يمكن الاستغناء عنها لما لها من أثر بالغ ومباشر على العناصر الديموغرافية المختلفة كمعدلات الولادات والوفيات والزواج ودلالتهما الخاصة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لكل بلد. تستعمل البنية الجنسية للإجابة على التساؤلات التالية: هل المجتمع متوازن نوعيا أم لا؟ لمن هي الغلبة في حالة عدم التوازن بين الجنسين بمعنى من هو الجنس الأكثر سيطرة في التركيبة السكانية؟

التركيب النوعي للسكان هو عدد السكان من نوع اجتماعي معين في المجتمع، من بداية لحظة الميلاد. يقترن بنسبة النوع الاجتماعي (ذكور، إناث) مفهومان هما:

أولا / الجنس sexe أي التباين حسب البعد البيولوجي

ثانيا / النوع genre أي التباين حسب البعد الاجتماعي للسكان. (منير عبد الله كرادشة، 2009، ص. 169)

حاليا مفهوم النوع الاجتماعي الذي يُعبر عن الاكتساب يُستعمل عوضا عن الجنس الذي يُعبر عن الجانب البيولوجي الذي هو فطري شامل. (Ministère de la Santé et de la Population, 2001, p. 12) بشكل واسع في برامج السكان، إن هذا المصطلح يُعبر عن أدوار النساء والرجال في مجتمع ما، عن الخصائص الاجتماعية والثقافية المكتسبة والتي تتغير حسب المجتمعات تبعا للتربية، العادات والتقاليد، الاطار الاقتصادي، الديانة، القيم الاجتماعية والثقافية...إلخ.

انطلاقا من ذلك، يمكن حساب النسبة المئوية لكل جنس بالنسبة لمجموع السكان على النحو التالي:

- النسبة المئوية للذكور في مجتمع سكاني ما تساوي $\%_{Masculins} = \frac{N^{bre}{}_{M}}{Pop} * 100$
- النسبة المئوية للإناث في مجتمع سكاني ما تساوي $\%_{Fémin in} = \frac{N^{bre}{}_{F}}{Pop} * 100$

حيث:

$N^{bre}{}_{M}$: عدد الذكور

$N^{bre}{}_{F}$: عدد الاناث

Pop : عدد سكان مجتمع معين.

كما يمكن حساب نسبة الذكورة rapport de masculinité (أو النسبة الجنسية أو نسبة الجنس أو نسبة النوع) أي النسبة المئوية لعدد الذكور الى عدد الاناث في مجتمع سكاني محدد، حسب رولان برسيا. (رولان بريسا، معجم مصطلحات الديموغرافيا، 1990، ص. 318).

$$R_M = \frac{N^{bre}M}{N^{bre}F} * 100$$

وحساب من جهة أخرى، معدل الذكورة taux de masculinité، حسب تعريف معجم مصطلحات الديموغرافيا « هو، في مجتمع سكاني، نسبة عدد الذكور إلى مجموع السكان. »معدل الذكورة، الذي يُعتبر مؤشرا منافسا لنسبة الذكورة rapport de masculinité بوصفه وسيلة لدراسة التوزيع حسب الجنس في المجتمعات السكانية، مُستعمل على نحو أقل بكثير من نسبة الذكورة التي تخضع لتغيرات أهم. (رولان بريسا، معجم مصطلحات الديموغرافيا، 1990، ص. 284).

يمكن حساب نسبة النوع حسب فئة العمر أيضا، حيث يستخدم لاختبار صحة البيانات المتعلقة بالعمر ولإعداد المؤشرات الاحصائية المركبة لقياس صحة بيانات العمر (مؤشر الامم المتحدة المركب). تتراوح نسبة النوع عند الولادة 105 ذكر لكل 100 أنثى ثم تنخفض تدريجيا مع التقدم بالعمر نظرا لفارق الوفيات بين الذكور والاناث، وتصل تلك النسبة في الاعمار المتقدمة الى أقل من 75 ذكر لكل 100 أنثى وذلك في المجتمعات السكانية التي لا تخضع لتيارات الهجرة الوافدة والمغادرة. كما يدل ارتفاع أو انخفاض نسبة النوع في منطقة جغرافية أو إقليم ما على اختلال التركيب النوعي للسكان بسبب الهجرة في معظم الاحيان. (مكتب اليونيسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، 1986، ص. 124 ضمن أسيا شريف، 2015، ص. 25)

1.1.III - نسبة الذكورة Rapport de Masculinité في الجزائر:

من خلال مخرجات التمثيل البياني 1 أدناه، يمكن القول أن نسبة الذكورة في الجزائر مرت بمرحلتين، الأولى امتدت حتى سنة 1986، تجاوز عدد الاناث عدد الذكور في سنة 1977 مما يعني أن الجنس الأنثوي كان سائدًا في تركيبة السكان الجزائريين بعدما كانا متساويين في سنة 1966، وقد يعزى هذا الانخفاض في عدد الذكور الى الخسائر البشرية التي تكبدها البلد وتدفقات الهجرة القوية آنذاك حيث جذبت عددًا كبيرًا من الشباب، ولا سيما الرجال، إلى خارج البلاد، نحو فرنسا بالخصوص. كما قد يكون لنسبة التبليغ (التسجيل الحيوي) الضئيلة على مستوى حالة مدنية مشلولة وموروثة أو للتصريحات الخاطئة والمغلطة دخل في ذلك، في ظل أن عملية التعداد لسنة 1966 وبسبب اتساع رقعة البلاد، صعوبة المناطق الصحراوية وتنقل العدادين وقلتهم، فضلا عن استعمال استمارة واحدة لكل من سكان الحضر وسكان الرحل والبدو، عدم وعي السكان وتخوفهم من العملية، قلة الميزانية...إلخ لم تقدم نتائج مقنعة وجيدة. منذ سنة 1987 استقرت نسبة الذكورة في عتبة 102% لغاية سنة 2018، في هذه الحالة الذكور يتفقون عدديا على الاناث أي أننا نجد 102 ذكر مقابل 100 أنثى. ومع ذلك لم تصل هذه النسبة إلى المستوى الطبيعي (105 ذكر لكل 100 أنثى). في الجزائر، يتضح عامل التفضيل التقليدي بين الجنسين وميل الأزواج إلى الحصول على ولد بشكل كبير وهو ما ينعكس في ارتفاع نسبة الذكورة ولربما تختلف هذه النظرة في السنوات المقبلة. وفق ما نقله الديوان الوطني للإحصائيات، يشير التوزيع حسب الجنس إلى تفوق طفيف للذكور بمقدار 50,7% من إجمالي السكان سنة 2018.

الشكل (1): تطور نسبة الذكورة في الجزائر (1966 – 2018)

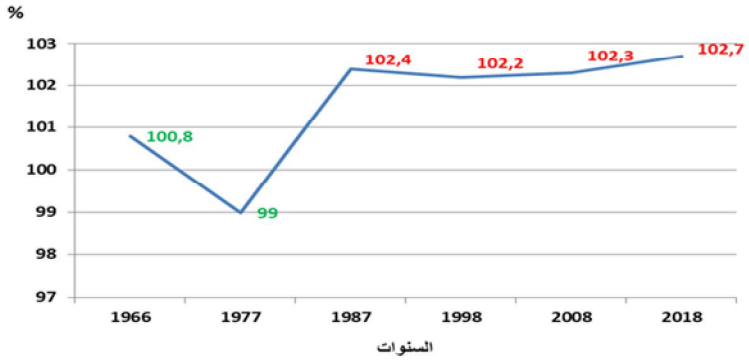

المصدر: بتصرف **من 66 إلى 2008:** د.و.إ.، حوصلة إحصائية (1960-2011)، 2013، ص. ص. 35-36
2018: د.و.إ.، ديمغرافيا الجزائر2018 ، رقم 853، ص.11.

دراسة نسبة الذكورة (أو النسبة الجنسية) أي النسبة المئوية لعدد الذكور الى عدد الاناث في مجتمع سكاني محدد، تعبر عن عدد الذكور بالنسبة لـ100 امرأة وعند الولادة يبلغ 105 وفي المجتمعات التي لا تصاب بداء الحروب فإن النسبة تتصور حسب الأعمار فزيادة الذكور تستقر تقريبا في الأعمار العالية أي الشيخوخة، وتتكاثر النساء في كل المجتمعات المدروسة تقريبا وعندما يطرأ خطأ في تصريح العمر، فإن تغير النسبة حسب العمر تبتعد عن الواقع بكثير. (لويس هنري، 1984، ص. 23)

مع التقدم في العمر وبسبب الوفيات المرتفعة للذكور فإن نسبة الذكورة تتناقص بسبب أثر العمر. لكن يضاف إلى هذا الأثر، أثر الجيل (وبشكل عام أثر الجماعة) حيث لكل جيل تاريخه ومساره الخاص الذي يتميز بشكل خاص بوفيات مرتفعة نوعا ما للذكور وبهجرات تفاضلية مهمة كثيرا أو قليلا حسب الجنس، إن أثر الجيل هذا يعدل بشكل واضح قليلا أو كثيرا الاتجاه الذي يعطيه أثر العمر لوحده للمنحنى. (لأكثر توضيح أنظر كتاب لويس هنري، 1984، ص.23)

وهكذا، ففي التمثيل البياني 2 أسفله، نلاحظ أن نسبة الذكورة في مختلف الفئات العمرية يستقر قبل 60 سنة ما بين 100 و105 وسرعان ما يتناقص شيئا فشيئا، منخفضا بحدة في آخر عمر (80 سنة فما فوق) سنة 2008 حيث يصل الى 85,9 % في حين يرتفع قليلا في الفئة نفسها في سنة 2018 (100,1%). إن أجيال الذكور المعنية بهذا الانخفاض إلى ما

دون المعدل الطبيعي هي الأجيال التي شاركت في الحروب لا سيما حرب التحرير وسجلت العديد من الضحايا خاصة في صفوف الشباب. عندما نشهد زيادة في معدل نسبة الذكورة فهذا دليل على أن في هذه الأجيال كانت الهجرة داخلية وتخص الرجال بشكل أساسي.

الشكل (2): تطور معدل الذكورة في الجزائر حسب الفئات العمرية لسنتي 2008 و2018

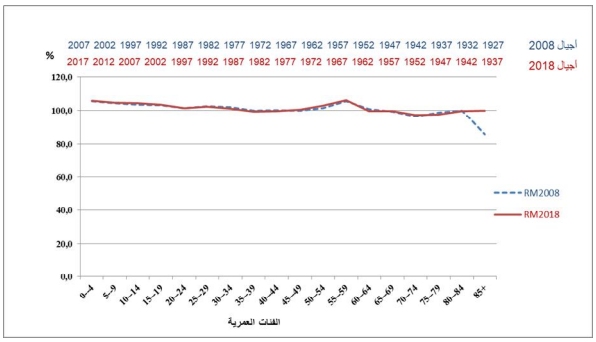

المصدر: بتصرف

2008: O.N.S., Annuaires statistique de l'Algérie, Résultats 1999/2001, Edition 2003, n° 20, p. 12
2018: O.N.S., Démographie Algérienne 2018, p.11

2.1.III - رؤية شاملة على العالم / الأسباب والعوامل المؤثرة في نسبة النوع

نسبة الذكور تتباين في المجتمعات السكانية المختلفة باختلاف مستواها الاجتماعي العام، ونظرتها إلى الإناث، وتقديرها لقيمتيهن، ومقدار العناية بهن. والأقطار المفتوحة للهجرة تجتذب إليها المهاجرين من الشبان دون النساء ولذلك تزداد فيها نسبة الذكورة... فيكون تأثير ذلك على كل من البلد الذي يخرج منه المهاجرون والبلد الذي قصدوه، فتقل نسبة الذكورة إلى الإناث في البلد الأم، في حين ترتفع نسبة الذكورة إلى الإناث في البلد المهاجر إليه...في الوقت الذي تجتذب فيه مراكز الصناعات الخفيفة وصناعة النسيج الأيدي العاملة الأنثوية، فتقل فيها نسبة الذكور إلى النساء. نسبة الجنس تتحدد الآن بقوى مألوفة مثل –الخصوبة، والوفيات، والهجرة، والحروب...الخ. (مفيد ذنون يونس، 2014، ص. ص. 47 – 48)

قارة آسيا كانت السباقة في زيادة نسبة الأولاد بين المواليد الجدد في أوائل الثمانينات، حيث وصلت إلى 115 ولدًا لكل 100 فتاة في منتصف التسعينيات في كوريا الجنوبية والصين. ثم انعكس الاتجاه في كوريا الجنوبية حيث كان هناك انخفاض وصل إلى 106 في الوقت الحاضر. تُفسر هذه العودة إلى « وضعها الطبيعي » بتحسين وضع المرأة والتدابير التي اتخذتها الحكومة لكبح الإجهاض الانتقائي Avortement sélectif في الصين، على العكس من ذلك، ارتفعت نسبة الجنس عند الولادة إلى 120 ولدًا لكل 100 فتاة. أثرت هذه الظاهرة أيضًا على بلدان جديدة مثل الفيتنام، حيث ارتفعت نسبة الجنس في السنوات الأخيرة إلى 112 سنة 2012، الهند (111 في السنة نفسها) (Christophe Z. Guilmoto et Géraldine Duthé, 2013, p. 2). في هذه البلدان عامل التفضيل بين الجنسين ظاهر جَليا، البنات يحصلن على تغذية ومقدار عناية صحية وانتباه وتقدير عائلي أقل إذا ما قورنوا بالبنين، الأمر الذي ينعكس على نسبة الذكورة المرتفعة.

في العديد من دول أوروبا الشرقية، نسبة الجنس مرتفعة بشكل غير طبيعي. كما هو الحال في جنوب القوقاز (أرمينيا، أذربيجان وجورجيا) أين تجاوز 115 فتى لكل 100 فتاة سنة 2010، وبدرجة أقل في غرب البلقان، حول ألبانيا، حيث يبلغ حوالي 110 (ضد 105 عادة) في نفس الفترة. يظل استمرار القيم الأبوية التقليدية في صميم تفضيل المواليد الذكور في المناطق، ولكن الانخفاض الأخير في الخصوبة وظهور إمدادات حديثة من الخدمات الصحية، بعد تغيير النظام السياسي والاقتصادي، عزز الرغبة في اختيار الجنس قبل الولادة. (Christophe Z. Guilmoto et Géraldine Duthé, 2013, p. 4)

تعزى الزيادة في نسبة الأولاد عند الولادة إلى الجمع بين ثلاثة عوامل: التفضيل التقليدي للمواليد الـذكور، الإقبـال على التكنولوجيات اللازمة للاختيار قبل الولادة (بشكل أساسي الموجات فوق الصوتية écographie والإجهاض) وتـأثير تفاقم انخفاض الخصوبة.... جميع بلدان أوروبا الشرقية المتأثرة بالذكورة عند الولادة لديها معدل خصوبة أقل مـن طفلـين لكل امرأة. عندما يكون لدينا طفلان، دون الاعتماد على الفرصة البيولوجية يؤدي في 25 % من الحـالات إلـى إنجـاب الفتيات فقط. في غياب طريقة بديلة لاختيار الجنس أو ظاهرة بيولوجية جديدة تُغير نسب المواليد حسب الجنس فـي هـذه البلدان، كل شيء يدعو للاعتقاد بأن نسبة كبيرة من حالات الحمل الأنثوية لم تُوَت ثمارها بسبب انقطـاع الحمـل. عنـدما يرغب الزوجان في إنجاب ولد واحد على الأقل، فإنه يمكن بالفعل منع ولادة فتاة من خلال الإجهاض، مع العلـم أن هـذه الطريقة ليست فعالة 100% لأنها لا تضمن ولادة بأي شكل من الأشكال صبي في وقت الحمل التالي. يمكن لعدة حمـلات وعمليات إجهاض متتالية أن تسبق ولادة الذكور.(Christophe Z. Guilmoto et Géraldine Duthé, 2013, p. 2)

من ناحية أخرى، فإن الممارسات التمييزية التي يُسهلها استخدام التقنيات الحديثة تَظهر كطريقـة عاديـة للاختيـار الديموغرافي وتَكشف عدم المساواة بين الجنسين. مع التقدم التكنولوجي، قد يصبح تحديد الجنس عـن طريـق فحـص دم الجنين أو طرق ما قبل الحمل أكثر شيوعًا ويُسهل عمليـة الاختيـار. (Christophe Z. Guilmoto et Géraldine Duthé, 2013, p. 4)

كخلاصة، يقال إن نسبة الجنس عند الولادة ''غير متوازنة'' عندما تكون أعلى من القاعدة المسلم بها 105 طفل لكل 100 فتاة لدى الأطفال حديثي الولادة في أي بلد ما، ذلك يعزى الى ارتفاع نسب الاجهاض الانتقائي للأجنـة الأنثويـة، أو زيادة عدد المواليد الأموات، أو نقص العناية بالمواليد الإناث...، مع الاشارة أن الإناث وفي مختلف فئات السـن سُـجلت وفيات أقل من وفيات الذكور، وعلى هذا الأساس تقل نسبة الذكور في فئات السن الصغيرة حتى عشر سنوات، وسرعان ما تتعادل نسبة الجنسين بسبب تعرض الاناث لمشاق الحمل والوضع التي تأدي في أغلب الاحيان الى حادثة الوفاة، وتـنعكس الكفة الغالبة لصالح الذكور من جراء تعرضهم الى الوفاة بسبب الحوادث وأخطار المهن والحروب وغيرها، الأمـر الـذي يجعل احتمال وفاة الذكر أعلى من احتمال وفاة الأنثى. هذا هو الاتجاه العام لسير نسب الجنسين، إلا أنه قد تكـون هنـاك اختلافات بين الدول بسبب التقدم الاقتصادي والصحي والاجتماعية والثقافي ونظرتهم للمرأة ومقدار العناية بها، والعـادات والتقاليد وسن الزواج المبكر وما يترتب عنه من انجاب مبكر وتكرار حدوثه مما يعرض المرأة لمفارقة الحياة.

كما للهجرة دور لا يستهان به في ترجيح كفة الذكور، حيث نجد أن بعض الـدول (حضـرية، منـاطق صـناعية، ومناطق استغلال النفط والغاز...) تستقطب اليها الكثير من المهاجرين لا سيما فئة الشباب رجال دون النسـاء بحثـا عـن فرص عمل ومستوى معيشي أحسن، مما يُحدث خللا في توازن الجنسين في المنطقتين الطاردة والجاذبة وظهور فروقـات واضحة وتباين بينهما.

مفيذ ذنون (2014) في هذا الشأن لديه ما يقول: يعود الاهتمام بالنسبة الجنسية في المجتمع إلى أهمية أن يجد كـل شاب وشابة شريك حياتهما الزوجية. فنسبة الجنس غير المتوازنة وخاصة في فئات الشباب الناجمة عن الهجرة، وتذبـذبات الخصوبة، وإصابات الحروب، تعني أن عدد النساء في المجتمع سيكون أكبر من عدد الرجال أو بالعكس، وهـذا الأمـر لا يشكل إحباطا شخصيا للأفراد المقبلين على الزواج فحسب، بل يؤثر في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. فمعـدلات الزواج، وإنجاب الأطفال واستقرار الأسرة، ومعدلات الجريمة، تتأثر جميعها بنسبة الجنس في المجتمع. (ص. 68)

ومن هذا المنطلق، عند قياس البنية الجنسية لأي مجتمع يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تـأثر علـى نسـبة النوع في المجتمعات بالزيادة أو النقصان، أهمها:

- الهجرة من والى البلد (الوافدة أو المغادرة) لكل من الذكور والاناث (حصة الأسد يأخذها جنس الذكور فـي أغلـب الأحيان).
- تباين معدلات الوفيات بالنسبة لكلا الجنسين في الاعمار المختلفة.

- الاخطاء في البيانات المجمعة عند تنفيذ الاحصاء كنقص تسجيل عدد الاناث.
- الحروب التي تنجم عنها وفيات كبيرة للذكور بحكم إجبارية تجنيدهم، ناهيك عن الحوادث وأخطار المهن، الأمر الذي يجعل احتمال وفاة الذكر أعلى من احتمال وفاة نقيضه.
- القيم السائدة والتي تنتج من مختلف المعتقدات والمواقف والسلوكيات التي ينتهجها الأفراد على غرار تفضيل الذكور على حساب الإناث، تعرض الاناث لمشاق الحمل والوضع، استعمال موانع الحمل، الزواج المبكر ومن ثم الانجاب المبكر والمتكرر، الاجهاض بنوعيه العفوي أو المفتعل، الرضاعة...إلخ.
- درجة تطور الدول وتقدمها التكنولوجي وازدهارها في شتى الميادين الاقتصادية_ الاجتماعية، الصحية....إلخ.

2.III - البنية العمرية Structure par âge

يشكل هذا المصطلح مرادفا لتركيب السكان حسب العمر أو السن Composition par âge. هو عبار عن تصنيف السكان تبعا لسنوات الحياة التي قضوها (مفيد ذنون يونس، 2014، ص49). يكاد يكون التركيب العمري أهم وأخطر الخصائص والعوامل الديموغرافية الى جانب الجنس، في دلالته على قوة السكان الانتاجية ومقدار حيوتهم، مرتبط بالنشاط الانجابي والوفاة، كما أنه يشير الى اتجاه نمو السكان ويلقي الضوء على نسب المواليد والوفيات، فهو بذلك يشكل عاملا مهما في تطور السكان.

كما تُجرى عادة حسابات حسب فئات الاعمار لدراسة تغير النسبة مع العمر. حيث تستخدم لاختبار صحة البيانات المتعلقة بالعمر ولإعداد المؤشرات الاحصائية المركبة لقياس صحة بيانات العمر (مؤشر الأمم المتحدة المركب ICNU) (مكتب اليونيسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، 1986، ص. 124، ضمن آسيا شريف، ص. 25)، كما يمكن استعمال مؤشر ويبل Wipple أو مؤشر مايرس Mayers...

تعتبر معرفة التركيب العمري أمرا أساسي في جميع التحليلات الديموغرافية، كونه ينطوي على أسباب ثلاثة نوجزها فيما يلي:

أولا/ العمر، أهم خاصية أو صفة ديموغرافية من صفات الفرد الخاصة التي تحدد مستواه الفكري، العملي، الاجتماعي وغيره.

ثانيا/ الفئات العمرية، محددات ذات أهمية قصوى لأي مجتمع سكاني لما لها من تأثير كبير على كثير من الظواهر. للإشارة حسب غايات التصنيف العمري يمكن استخدام الفئات العمرية بـ:

- مدى واحد أي (x, x+1)، حيث: x = 0,1,2,3,4,5,....
- خمس سنوات (x, x+5)، حيث: x = 0,5,10,15,...

وعلى العموم، فإن لجميع فئات الاعمار أهمية قصوى في مختلف التحليلات السكانية، لا سيما الفئات العمرية الثلاثة التي يجرى استخدامها على نطاق واسع وفي دراسات شتى وهي:

- الفئة العمرية الأولى: 0 – 14 سنة أو 0 – 19 سنة ، أي الأطفال أو الشبيبة وهي الفئة الفتية المتمدرسة وغير المنتجة.
- الفئة العمرية الثانية: 15 – 59 سنة أو 20 – 59 سنة أو 15 – 64 سنة أو 20 – 64 سنة، وتتمثل في فئات السكان الراشدين المنتجين والبالغين.
- الفئة العمرية الثالثة: 60 سنة فما فوق أو 65 وأكثر، وهم كبار السن أو الشيوخ أو الكهول.

على ضوء هذه الفئات الثلاثة، تتحدد قدرة أي دولة على توفير الخدمات والمرافق الضرورية العمومية للسكان، كما يمكن مقارنة المجتمع المنتج population productive من المجتمع غير المنتج، ومن ناحية أخرى قياس تعمر السكان

vieillissement de la population (عكس اشباب السكان rajeunissement de la population)، فضلا عن حساب بعض المؤشرات على غرار نسبة الاعالة rapport de dépendance (نسبة تظهر العبء الذي يمثله جزء معين من السكان غير الناشطين أو كلهم، ويتحمله السكان الناشطون) ومن ثمة حجم الأشخاص القادرين على العمل والأشخاص في سن التقاعد، ونسبة الاطفال الى النساء rapport enfants / femmes (نسبة عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وأربع سنوات الى عدد النساء في عمر الإنجاب)، وغيرها من المكونات السكانية التي يسترشد بها صانعي السياسات والبرامج التخطيطية، التي تهدف إلى تلبية متطلبات الساكنة باختلاف مستوياتهم العمرية.

ثالثا/ لا بد للمهتم بدراسة السكان أن تكون لديه المهارات الفنية اللازمة التي تمكنه من استخراج الملامح المهمة للتركيب العمري، وعليه اجراء التصحيحات المناسبة لعامل السن أو العمر قبل إجراء المقارنات. وفي هذا الشأن قال مفيد ذنون (2014): إن الأخطاء الأسلوبية المتعمدة أو غير المتعمدة وعدم اكتراث الأفراد إلى تسجيل الأعمار بصورة دقيقة يؤثر بصورة مباشرة على التوزيع العمري للسكان. (ص. 50)

للهيكل العمري للسكان تأثير عميق على السمات الديموغرافية للمجتمعات. بعض تلك التأثيرات معروفة سلفا مثل تأثير الهيكل العمري على النمو السكاني وعلى متوسط عمر المجتمع. ولكن إضافة إلى تلك التأثيرات المعروفة فإن الهيكل العمري للسكان مسؤولا عن الكثير من المشاكل الاجتماعية التي يبدو ظاهريا أنه لا علاقة له بها. (مفيذ ذنون، 2014، ص. 66)

تؤدي زيادة الولادات إلى حد التضخم، كما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1964 و1946، الأمر الذي يشوه الهيكل العمري، وقد يعكس اتساع الهرم السكاني ذلك. من الممكن أن يطرح هذا الوضع عدة مشاكل أهمها زيادة الاحتياجات في ظل محدودية الموارد وأزمة البنية التحتية ذات المنفعة الجماعية كالمدارس والجامعات والمستشفيات والمساكن وشح مناصب الشغل ... إلخ. وسرعان ما تصبح هذه المنشئات القاعدية المتوسعة والموارد البشرية المتوفرة بأكبر عدد ممكن فائض عن حاجة الفئات العمرية اللاحقة بعد رجوع وضع الولادات لحالته الطبيعية مخلفتا وراءها عرضا فائضا في الخدمات العامة وأعباء إضافية لميزانية الدولة.

يؤثر الهيكل العمري للسكان على حدة المشاكل الاجتماعية، ولا سيما معدلات الجريمة بسبب تورط الشباب في السلوك الإجرامي. وكلما زاد عدد هذه الفئة السكانية زاد احتمال ارتكاب الجريمة. عندما تصل هذه الشريحة لسن العمل فهذا يعني زيادة الطلب عليه. وعندما تصل هذه الفئة المسببة للتضخم إلى مرحلة الشيخوخة والذي سايره بالموازاة تحسن في متوسط عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الفرد يزداد حجم المرضى، المعوقين والمتقاعدين، فمن المتوقع أن يزيد من الضغط الاقتصادي والاجتماعي على مؤسسات الدولة سواء كانت صحية أو مؤسسات تقاعد ومعاشات وضمان اجتماعي أو مؤسسات خيرية ومن ثمة التنبيه إلى إعادة النظر في طريقة تكفل الأجيال ببعضها البعض.

1.2.III - تطور بنية سكان الجزائر حسب الفئات العمرية الكبيرة (1966- 2018)

يمكن ملاحظة تطور التركيب العمري لسكان الجزائر حسب مختلف الاحصاءات العامة للسكان والسكن التي نُفذت بعد الاستقلال لحد الساعة (1966، 1977، 1987، 1998، 2008) وآخر سنة تقويمية 2018 ملخصة في طيات الجدول 1 التالي:

جدول (1): تطور تركيبة السكان المقيمين في الجزائر حسب الفئات العمرية الكبرى (1966- 2018)

السنوات	فئات الأعمار			
	أقل من 15 سنة	15 - 59 سنة	60 سنة فأكثر	مجموع عدد السكان
1966	47,2	46,2	6,6	12.075.245
1977	47,9	46,3	5,8	16.060.024
1987	44,1	50,2	5,7	22.869.626
1998	36,3	57,1	6,6	29.373.634
2008	28,2	64,4	7,4	34.590.585
2018	30,1	60,6	9,3	42.577.722

المصدر: بتصرف

الديوان الوطني للإحصائيات، ضمن حوصلة إحصائية، 1962 – 2011، نشرة 2013، الجزائر، ص. ص. 35- 36.

O.N.S., In Publication : Annuaires statistique de l'Algérie, Résultats 1999/2001, Edition 2003, n° 20, p. 12

O.N.S., In Publication : Données statistiques, Démographie Algérienne, 2018, n°853, Algérie. P. 9

ملاحظة: مجموع عدد السكان هو كل الفئات العمرية باستثناء فئة "غير مصرح"

N.B. : Les totaux peuvent diverger aux arrondis près de par le système de tabulation utilisé par l'O.N.S.

شكل (3): تطور تركيبة السكان المقيمين في الجزائر حسب الفئات العمرية الكبرى (1966 – 2018)

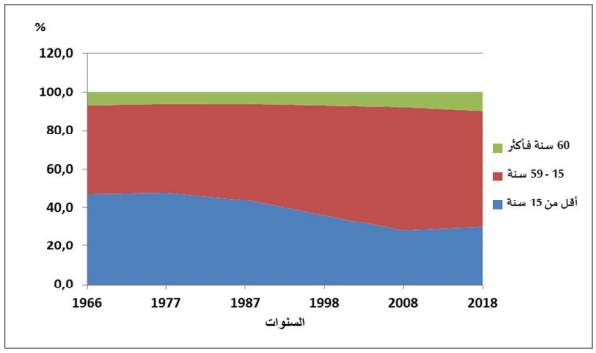

المصدر: بتصرف انطلاق من مخرجات الجدول 1 أعلاه

بالتوازي مع الوتيرة السريعة للنمو الديموغرافي القوي المسجل منذ أكثر من عقدين، ظلت البنية السكانية للجزائريين لفترة طويلة تتسم بوزن مهم بالنسبة للفئات الأصغر سناً. حيث ظلت الفئة العمرية الأقل من 15 سنة تحوم حول نصف السكان إلى غاية سنة 1987.

منذ نهاية الثمانينيات، تجلت آثار الانتقال الديموغرافي على مستوى البنية العمرية لا سيما انخفاض نسبة فئات الأعمار الشابة. وتؤكد بيانات الإحصاء العام للسكان والسكن لسنتي 1998 و2008 وآخر سنة تقويمية 2018 هذا الامتداد الديموغرافي. إن نسبة الفئات الأقل من 15 سنة، تتراجع تدريجيا حيث انتقلت من 47,2% سنة 1966 إلى 36,3% سنة 1998، لتنخفض أكثر سنة 2008 إلى 28,2%. أي تراجع بـ20 نقطة خلال 42 سنة. يبرز هذا الانخفاض بشكل أكبر عند الأطفال الصغار فقد قدرت نسبة السكان البالغين دون سن الخامسة (أقل من 5 سنوات)، والتي كانت نسبتها حوالي 20%سنة 1966 و19% سنة 1980، قدرت بـ 11,14% سنة 1998 لتصبح سنة 2008، 10,2%. هذه الوضعية ما هي إلا انعكاس للتحول الديموغرافي الذي برزت بوادره خلال سنتي 1985/ 1986.

وفي المقابل، فإن نسبة فئة السكان في سن النشاط الاقتصادي (15 - 59 سنة) آخذة في التزايد حيث انتقلت من 46,2% سنة 1966 إلى 57,1% سنة 1998 لتصل إلى 64,4% في آخر إحصاء عام للسكان والسكن 2008. أكثر من نصف سكان الجزائر تتراوح أعمارهم ما بين 15 و59 سنة.

تميزت تركيبة السكان حسب السن والجنس، بتاريخ أول جويلية 2018 بما يلي:

- تواصل نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات ارتفاعها نتيجة زيادة حجم الولادات وتباينات وتيرة هذا الارتفاع عبر السنوات، حيث انتقلت من 10,2% من إجمالي السكان إلى 11,5% ما بين 2008 و2018.
- منذ الستينات لغاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي، كانت الفئة العمرية الأقل من 15 سنة تشكل قوة ديموغرافية قدرت بحوالي نصف سكان الجزائر، أكثر من 48% خلال أول إحصاء عام للسكان والسكن (1966). وسرعان ما واصلت هبوطها مع مرور الوقت لتصل الى أدنى مستوياتها في سنة 2008 مسجلتا بذلك نسبة 28% لتشهد ارتفاع طفيفا خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018. وهذا من شأنه أن يدفع بالمجتمع الجزائري للانتقال من مجتمع فتي إلى مجتمع متقدم في السن إذا استمرت هذه النسبة في تسجيل معدلات أقل مع تجاوز نسبة السكان البالغين 65 عامًا فأكثر عتبة 10%، وذلك حسب ما جاء به منير عبد الله كرادشة، حيث قال:" إذا كانت نسبة السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأقل أكثر من 36% فإن هذا المجتمع يعد مجتمعا شابا أو فتيا، وإذا كانت نسبة السكان من الذين أعمارهم 65 سنة فما فوق أكثر من 10% فإن هذا المجتمع يعد مجتمعا هرما" (منير عبد الله كرادشة، 2009، ص.170).
- في حين تراجعت نسبة الفئات العمرية الراشدة وفي سنة العمل (15-59 سنة) من 64,4% إلى 60,6% خلال الفترة (2008-2018) بعدما كانت في تزايد بشكل مستمر منذ سنة 1966 لغاية سنة 2008.
- إن نسبة الأشخاص البالغين 60 سنة وما فوق والتي انخفضت بين سنوات 1960 و1980 تحت تأثير إشباب السكان المرتبط بالنمو الديموغرافي السريع، بادرت في الارتفاع من جديد، منتقلة بذلك من 6,6% سنة 1998 إلى 7,4% سنة 2008 لتستقر عند 9,3 % في آخر سنة تقويمية 2018. أكثر من 000 500 2 أشخاص لديهم 60 سنة فما فوق سنة 2008 وحوالي 000 940 1 نسمة سنة 1998 وتقريبا 000 970 3 نسمة سنة 2018. الجزائر سوف تَعرف في السنوات القادمة تعمر لسكانها، إنها تخطو بخطوات ثابتة نحو ظاهرة التشيخ إذا ما حافظت على هذه الوضعية في ظل انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع أمل الحياة.
- ويؤثر تطور التركيبة السكانية على معدل الإعالة الديموغرافية، المعرف كحاصل القسمة لمجموع فئتي الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والبالغين 60 سنة فأكثر على الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15–19سنة)، فقد بلغ 65,2 معال لكل شخص في سن النشاط مواصلا بذلك ارتفاعه مقابل 63,5 خلال سنة 2017 و55 خلال سنة 2008. يُعزى هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة في حجم الولادات والذي تجلى أكثر بعد سنة 2003 مصحوبة بزيادة في عدد السكان دون 15 سنة من العمر أكثر منه لدى فئة البالغين 60 سنة فأكثر، فضلا إلى ارتفاع معدل البقاء على قيد الحياة، يُظهر توزيع معدل الاعالة حسب الفئة العمرية 49,8 شخص تقل أعمارهم عن 15 سنة لكل 100 شخص في سن النشاط الاقتصادي و15,4 شخص لدى البالغين 60 سنة فأكثر في سنة 2018 مقابل 43 شخص تقل أعمارهم عن 15 سنة لكل 100 شخص في سن النشاط الاقتصادي و12 شخص لدى البالغين 60 سنة فأكثر في سنة 2010. (أنظر التمثيل البياني أسفله)

حسب تعريف صندوق الأمم المتحدة للسكان، العائد الديموغرافي هو: "نمو اقتصادي محتمل يمكن أن ينشأ عن تحولات في التركيبة العمرية للسكان، وذلك بالأساس عندما تكون شريحة السكان في سن العمل (15-64) أكبر من الشريحة السكانية في سن لا يسمح بالعمل (14 فأصغر، و65 فأكبر)" وقد صرح المصدر نفسه بأن" البلد الذي لديه عدد متزايد من الشباب ومعدل خصوبة متراجع، لديه إمكانية جني ثمار العائد الديموغرافي"

شكل (4): تطور معدل الإعالة الديموغرافية في الجزائر (1966 / 2018)

المصدر: بتصرف

O.N.S., In Publication : Données statistiques, Démographie Algérienne, 2015, n°740, Algérie. P. 2
O.N.S., In Publication : Données statistiques, Démographie Algérienne, 2018, n°853, Algérie. P. 3

إن قوة الانجاب الكامنة في بنية الأعمار والناجمة عن الامتدادات الديموغرافية الماضية للنمو السريع تعني أن المعضلة السكانية ستظل عائقا في السنوات المقبلة. سيؤدي الوزن الديموغرافي من ناحية، إلى ارتفاع فئات الأعمار الراشدة (15 – 59) سنة، مما سيكون له آثار سلبية على طلب الشغل، السكن واحتياجات اجتماعية واقتصادية أخرى، ومن ناحية أخرى إلى ارتفاع الأعمار المتأخرة 60 سنة وأكثر وما يترتب منه من عبء الإعالة وخدمات صحية مكثفة...

إن الانخفاض الديموغرافي الملاحظ يُسجل ضمن سياق التحولات الأسرية المتميزة لا سيما تطور نماذج الزواج وتحول جدول الخصوبة نحو اقصى الأعمار بسبب تراجع سن الزواج والتغيرات الملاحظة في السلوكيات الولودية على غرار استعمال وسائل منع الحمل والتباعد بين الولادات. إن هذا الانتقال في رزنامة الخصوبة يُلاحظ على مستوى البلدان المتقدمة. هذا الامتداد الجديد يستلزم بالضرورة تكثيف واعادة تعديل وضبط برامج الصحة الانجابية وتسييرها في إطار سياسة واضحة للأسرة والمرأة. في هذا السياق يجب الاشارة الى أن الحمل المتأخر يتطلب رقابة متزايدة نظرا للأخطار التي تشكلها على صحة الأم والطفل المولود.

"إن الانتقال الديموغرافي ليس متجانسا على مستوى الوطن، لهذا فإن سياسة السكان يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الفوارق المسجلة في الاقبال على التنمية بصفة عامة والخدمات في الصحة الانجابية / التنظيم العائلي من أجل تقليصها وإزالتها في المستقبل." (Ministère de la Santé et de la Population, 2001, p. 9)

IV - أثر العمليات السكانية (الهجرة، المواليد والوفيات) على التركيب العمري والنوعي

1.IV- أثر الهجرة (التنقلات): حيث تكون النسبة الغالبة نسبة الذكور في غالب الاحيان، تتراوح أعمارهم ما بين 15 و64 سنة أي أن الأعمار الشابة أكثر نزوحا للهجرة من غيرهم فيلاحظ مثلا أن السكان الشباب في الفئة العمرية (20 – 24) سنة هم الذين يهيمنون على أنماط الهجرة، إذ تبلغ معدلات الهجرة ذروتها عند عمر 23 سنة. (عبد الرزاق الحلبي، ص. 156، ضمن منير عبد الله كرادشة، 2009). حيث ينجر من تحركاتهم وهجراتهم في تضخيم عدد الذكور لدى الدولة الجاذبة والعكس صحيح بالنسبة للدولة الطاردة، الأمر الذي يجعل الفجوات أكثر وضوحا عند تصميم الهرم السكاني للدول سواء كانوا مصدرين أو مستقبلين للمهاجرين. وعليه تؤثر حركات الهجرة بشكل رئيسي على الشباب ويمكن أن تقوم بـ"اشباب أو تعمر" السكان حسب طبيعة الهجرة.

2.IV- أثر الوفاتية (الوفاة) : الوفاة تُحدث تأثيرات هامة وواضحة على المدى الطويل كما على المدى القصير. فكلما انخفض معدل الوفيات، زاد إسهامه في شيخوخة السكان، والعكس عندما يكون هناك معدل وفيات مرتفع، فإن هذا يساهم في اشباب السكان.

تعيش النساء عموما أكثر من الرجال، وقد يكون هناك تفوق بيولوجي للنساء على شكل مناعة موروثة، قد يكون سببها هرمون الاستروجين الانثوي الذي يبطئ عمليات الهدم بعد سن معينة بالنسبة للإناث. فمن المتعارف عليه في

الأدبيات الديموغرافية أن ميزة البقاء للإناث تعد أكثر وضوحا عما هو لدى الذكور. الأمر الذي يجعل احتمال وفاة الذكر أعلى من احتمال وفاة الأنثى. (منير عبد الله كرادشة، 2009، ص. 149)

ومع ذلك، فهذه ليست قاعدة مسلم بها في جميع أنحاء العالم، بسبب وجود مجموعة من العوامل الخارجية (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ...) التي ساهمت بشكل كبير في إبراز اختلافات واضحة وتباين في أمل الحياة لكلا الجنسين، حيث خلص مؤتمر النوع وطول العمر برعاية المعهد الوطني للمسنين سنة 1987 إلى أن المستويات العالية من أمراض القلب التي تحدث عند كبار السن من الذكور والمرتبطة بالسلوكيات المحفوفة بالمخاطر على غرار التدخين وتناول المشروبات الكحولية وأكثر عرضة لحوادث المرور، القتل والانتحار... كانت مسؤولة عن معظم الاختلافات في الفجوة العمرية في أمل الحياة بين الجنسين.

3.IV- أثر الخصوبة (الولادات) : من المعروف أن الخصوبة العالية تزيد من طول قاعدة هرم الأعمار، فضلا عن رفع نسبة كبار السن، بالنسبة للدول النامية فإنه على الرغم من الانخفاض في معدلات الوفاة، إلا أن معدلات الخصوبة لا زالت مرتفعة (حيث استفادت كثيرا من عامل نقل التكنولوجيا وتقنياتها الجاهزة، خاصة في مجال الطب) مما أدى إلى موجة أخرى من الزيادة في أعداد السكان. وتشير الوقائع إلى أن معدلات الوفيات بدأت في الانخفاض في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من 30 بالألف إلى ما يقارب 16 بالألف، في حين لم تنخفض معدلات المواليد إلا بمقدار طفيف. لهذا فقد تسارعت معدلات النمو السكاني في هذه الدول وهي فترة شهدت ما يسمى بالأدبيات الديموغرافية بمرحلة الانفجار السكاني (منير عبد الله كرادشة، 2009، ص. 77).

هيكل السكان في مجتمع ما يتحدد من خلال مستويات الخصوبة والوفيات والهجرة التي تمت في الماضي. على سبيل المثال فإن ارتفاع الخصوبة في فترة ما سوف تؤدي في جيل لاحق إلى زيادة نسبية في أعداد النساء في سن الخصوبة وبالتالي عدد أكبر نسبيا من المواليد. أو قد تؤدي زيادة معدلات الهجرة أو الوفيات الناجمة عن الحروب إلى نقص أعداد الشباب من الذكور في السكان، وهو ما سينعكس فيما بعد في انخفاض أعداد السكان في سن الشيخوخة، وهكذا فإن التركيبة العمرية والنوعية لمجتمع ما تتحدد بواسطة أعداد المواليد، والوفيات وأعداد المهاجرين من السكان. (مفيد ذنون يونس، 2014، ص. 45)

يبقى التركيب العمري لسكان أي بلد نظريا مالم يُجسد على شكل هرم سكاني (هرم الاعمار). حيث يعتبر هذا الاخير من أهم واكثر الأساليب البيانية استعمالا في الدراسات السكانية إذ يعطي تمثيلا للسكان حسب العمر والجنس (ذكور وإناث) أي التوزيع العمري والنوعي للسكان، وهو بالتالي وسيلة ايضاح تبين الفروق أو الاختلافات بين الدول. الخصوبة هي العنصر الحاسم في الهيكل العمري للبلد ومظهر هرم الأعمار يسمح لنا برؤية تطور الخصوبة والولادات لمجتمع ما، وأيضا تقييم جودة البيانات التي تم جمعها.

V - الهرم السكاني Pyramide de la population (هرم الأعمار) Pyramide des âges

1.V- تعاريف ومفاهيم : هرم الأعمار عبارة عن رسم بياني مزدوج، تتمثل المجموعات السكانية بمساحات. ولهذا الغرض نعطى لكل فئة من الاعمار (ولكل جنس) مستطيلا مساحة كل مستطيل متناسبة مع عدد الفئة المعنية بالأمر ويتناسب عرض المستطيل مع عدد الاعمار للفئة كما أن طوله يتناسب مع عدد السكان مقسما حسب عدد السنوات (لويس هنري، 1984، ص. 27)، تكون جوانبه:

- حسب محور العينات: مدى فئة العمر المعنية.
- حسب محور السينات: التكرار المرصود أو التكرار الوسطي في مدى عمري ثابت (سنة، 5 سنوات، 10 سنوات) يحدد اختياره مقياس الرسم على محور السينات. (رولان بريسا، التحليل السكاني المفاهيم والطرق والنتائج، 1985، ص. 299)

عُرف كذلك من طرف **بولاليون وبوبيون** على "أنه رسم بياني مزدوج. على المحور العمودي، نضع من أسفله إلى أعلاه الاعمار، على المحور الأفقي الموجه إلى اليمين، نضع عدد السكان الإناث المقابل لكل عمر، وعلى نفس المحور الموجه إلى اليسار، نضع عدد السكان الذكور المقابل لكل عمر". (Gabriel POULALION, Georges PUPION, 1993, p. 8)

من أجل تسهيل عملية مقارنة مختلف الاهرامات، يمكن تصميمها انطلاقا من النسب المئوية (يعتمد هذا النوع من الهرم على نسب السكان في مختلف الفئات العمرية وتجدر الإشارة إلى إجمالي السكان من الفئات العمرية منسوبة لمجموع السكان) أو من عدد السكان المتناسب أو المحول إلى 000 1، 000 10، أو 000 100، فمثلا يمكن استبدال العدد المطلق لرجال الفئة العمرية (20 – 24 سنة) بعدد الرجال بهذه الفئة المقابل لـ 000 100 مواطن، وهو يساوي حاصل قسمة العدد المطلق على المجموع الكلي للسكان (الجنسين معا) مضروب في الأساس المختار.

هرم الاعمار ليس بالضرورة منتظم بما أنه يسجل ويظهر الحوادث التاريخية على غرار المجاعات والاوبئة والحروب والأزمات الاقتصادية التي تؤثر في هذا الهرم وتترك آثارها عليه. كما يمكن أن يكون له مظهر مشوش أو مختل بسبب أخطاء الادلاء بالبيانات Erreurs de déclaration. لا سيما أخطاء العمر.

تأخذ الصورة شكلا مُنسلا يُبرز استعمال عبارة الهرم، نظرا للتأثير الراجح الذي تمارسه الوفاتية في النهاية في تحديد اعداد الاجيال. ويُضاف الى تأثير الوفاتية تأثير الخصوبة والهجرات في تحديد شكل الهرم، فتكون القاعدة عريضة بشكل لافت إذا كان المجتمع السكاني مجتمعا شابا، أو تكون على العكس، ضيقة الى حد ما في حال تعمر السكان.

في هذا السياق أشار مفيد ذنون يونس في كتابه اقتصاديات السكان: العوامل المؤثرة في تشكيل الهرم السكاني هي معدلات المواليد، ونسب وفيات فئات السن المختلفة، والهجرة، والحروب، والمجاعات، والأمراض، وتعد العوامل الثلاثة الأولى، عوامل عادية تعمل في السكان في كل الظروف من شدة أو رخاء، حرب أو سلم، أما العوامل الباقية فهي عوامل شاذة، لظروف غير عادية، وإن استمرت آثارها بعد ذلك إلى أكثر من جيل. (مفيد ذنون يونس، 2014، ص. 54)

2.V- شكل هرم الأعمار

شكل هرم السكان يعكس التاريخ الديموغرافي لبلد ما على مدار مدة زمنية طويلة، البنية العمرية هي نتاج عدد الوفيات والولادات خلال حوالي 100 سنة السابقة لتاريخ الملاحظة، وهي أيضا وليدة الهجرات. لويس هنري في كتاباته قلص هذه الفترة الى 70 سنة معتبرا أن أبعد من ذلك تأثير الأحداث يصعب تمييزه. (Louis HENRY, 1984, p. 37). يمكن تصنيف التركيبات السكانية النوعية والعمرية المختلفة إلى أشكال من الأهرامات المختلفة، وهي على النحو الموالي:

- هرم سكاني تمددي (على شكل مثلث)، قاعدة عريضة ومتسعة، انحدار واضح لأطرافه أو لجوانبه. هرم ذو خصوبة طبيعية، ارتفاع معدل المواليد ومعدل الوفيات. ارتفاع نسبة صغار العمر أقل من 15 سنة أي مجتمع فتي وانخفاض فئة كبار العمر 65 فأكثر (فئات العمر الهرمة) أي القوة العاملة منخفضة بشكل عام مرحلة انفجار سكاني.
- هرم مفلطح، مجتمع ولاداته متناقصة (قاعدة أكثر ضيقا) وانخفاض معدلات الوفيات، يعيش ظاهرة شيخوخة (تعمر السكان)، يتركز أعمار السكان بنسب عالية في الفئات الوسطى، وأقل نسبة في فئات العمر الدنيا الأقل من 15 سنة، وأكبر نسبة لفئات العمر المتقدمة.
- هرم جرسي أو على شكل ساعة رملية، استئناف الولادات، بلد في مسار اشباب سكانه، مجتمع بنمط شيخوخة مرتفعة ورجوع في ارتفاع الولادات، مجتمعات انتقالية آخذة بأسباب النمو والتطور حيث تتناقص الفئات العمرية الوسطى، وترتفع فيها نسبة الشباب وكبار السن. هناك خطر نشوب صراع بين الأجيال، لأن الأعمار المتوسطة ليست حاضرة بشكل كبير للربط بين الأكبر سناً والأصغر سناً.

3.V- تقسيم المجتمعات السكانية

يمكن تقسيم المجتمعات السكانية تبعا لشكل ونوع الهرم السكاني إلى:

أولا / المجتمع السكاني الشاب أو الفتي

في هذا الشكل من الهرم، يتمركز أكثر من 40% من سكانه في الفئات العمرية الصغيرة التي تقل أعمارهم عن 15 سنة، وحوالي 56% في الفئة العمرية النشطة (أي الثانية ما بين 15 و 64 سنة)، وأقل من 4% في الفئات العمرية الكبيرة السن أي 65 سنة فأكثر (لأكثر توضيح أنظر منير عبد الله كرادشة، 2009، ص.177). في البلدان ذات الخصوبة العالية (الانجاب المرتفع) معدل المواليد نجده مرتفع وتزيد نسبة صغار السن دون سن الخامسة عشرة (الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة) عن 40% ويتسارع معدل نمو السكان مما يجعل قاعدة الهرم عريضة مع كثرة الوفيات، وبالتالي يأخذ شكل مثلث، ويطلق عليه اسم هرم سكاني تمددي. تعُوُل الفئة المنتجة في هذه الحالة نصف السكان، ويمكن القول بأن المجتمع مستهلك أكثر منه منتج. دول العالم الثالث والعالم العربي والدول النامية هي الأكثر تمثيلا بهذا الهرم.

ثانيا / المجتمع السكاني الناضج

يمكن التعبير عن هذا المجتمع بواسطة الهرم السكاني الذي يكون فيه قاعدته ضيقة نوعا ما، أما جوانبه فترتفع رأسيا قبل أن تصل إلى قمة الهرم، وتشكل الفئة العمرية نسبة كبيرة في هذا الهرم، وتشكل الفئة الاولى حوالي 26% من مجموع السكان، كما تشكل الفئة الثانية (15 – 64 سنة...) 65% والفئة الاخيرة 9%. يتميز هذا الهرم السكاني الثابت، بنسبة معتدلة من الاطفال ومعدل بطيء أو ما يقارب من الصفر للنمو السكاني. (آسيا شريف، 2015، ص. 24). أي يتميز بانخفاض المواليد والوفيات ومع ذلك تبقى المواليد كافية لتجديد الاجيال.

ثالثا / المجتمع السكاني في مرحلة الشيخوخة

في هذا الهرم، يشكل السكان الأقل من 15 (أو 19) سنة نسبة لا تتجاوز 28% ويتمركز السكان في الفئة العمرية (الثانية) وفئة كبار السن (الفئة الثالثة) بـ 63% و9% على الترتيب (لأكثر توضيح أنظر منير عبد الله كرادشة، 2009، ص. 177)، نظرًا لتوافر الخدمات الصحية وتحسين مستويات المعيشة، ومثل هذا المجتمع يتميز بخصوبة منخفضة (نسبة صغيرة من الأطفال) لا تكفي للحفاظ على السكان (أي لا تكفي لتجديد الأجيال)، وبالتالي يسير المجتمع نحو التناقص والاضمحلال، ونتيجة لذلك يطلق عليه هرم سكاني مقبوض أو متحضر بقاعدة أضيق في منتصف الهرم. أكثر تمثيلاً من قبل الدول الصناعية المتقدمة.

حسب مفيد ذنون يوسف (2014)، يمكن تقسيم دول العالم الى قسمين:

القسم الأول: ويشمل دول العالم أو البلدان السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بارتفاع الخصوبة، بحيث تمثل فيها الفئة الأولى من 45 الى 50% من مجموع سكانها، بينما لا تتجاوز الفئة المسنة 4 الى 6% وهذا يعني بأن الفئة الأولى هي أحوج ما يكون الى خدمات تعليمة ورعاية صحية أكبر، كما أن معدلات الاعالة تكون كبيرة جدا.

القسم الثاني: ويشمل دول العالم المتقدم أو الدول الصناعية، حيث تمثل الفئة الأولى بها نسبة لا تتعدى 25%، ومعنى هذا أن الخصوبة منخفضة، بينما ترتفع بها نسبة كبار السن لتتراوح ما بين 9 و12%. إن وصف المجتمع بأنه مجتمع صغار السن أو مجتمع كبار السن يعتمد على نسبة السكان في الفئات العمرية المختلفة، فالمجتمع الذي تزيد فيه نسبة السكان الأقل من 15 سنة عن 35% من مجموع السكان يُعد مجتمعا صغير السن. أما المجتمع الذي تزيد فيه نسبة السكان الكبر من 65 سنة عن 10% من مجموع السكان يُعد مجتمعا مسنا. والأكثر من ذلك فإنه عندما تميل نسبة السكان صغار السن إلى الزيادة يوصف هذا المجتمع بأنه يميل إلى الصغر من حيث السن، والعكس مع نمو نسبة السكان الكبار في السن يميل المجتمع إلى الكبر من حيث السن. (ص. 51)

في ختام ما تم التطرق إليه، فإن المجتمعات السكانية في العالم تتدرج جميعها تحت أحد الأهرامات المذكورة أعلاه رغم تعدد التسميات والأشكال. اعتبارا لما تقدّم أين موقع الجزائر من ذلك؟ حتى نجد جواب شافي وكافي لهذا التساؤل لا بد من تتبع التغيرات الهيكلية للهرم السكاني للجزائر.

4.V- تطور هرم الجزائر(1966/ 2018)

شكل (5): الأهرامات السكانية للجزائر حسب العمر والجنس (1966/ 2018)

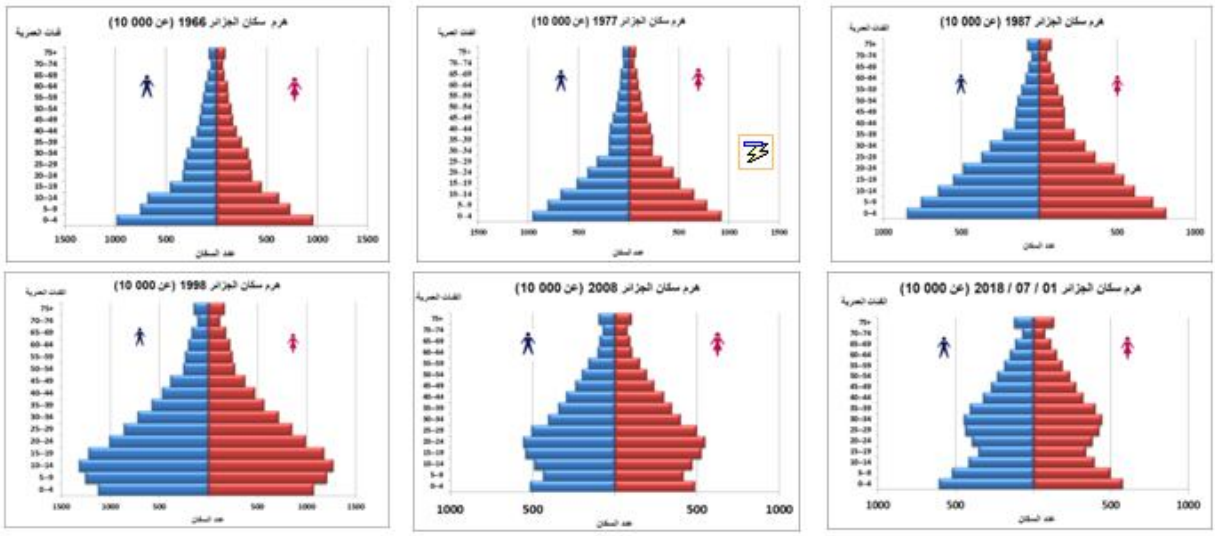

المصدر: بتصرف بناء على نتائج RGPH

إذا أمعنا النظر في هرمين 1998 و2008 نجد أن هناك تحرك صعودا للسكان مع تقدم مجموعة كبيرة من الشباب معا في العمر تشق موجة عمرية طريقها خلال الهرم السكاني من القاعدة نحو الوسط ثم إلى أعمار القمة في نهاية الأمر.

ازداد نمو السكان بعد الاستقلال لا سيما بالنسبة للفئة العمرية (0 – 4 سنوات) في كلا الجنسين بتفوق الرجال، ويعود هذا الارتفاع الى المستوى الصحي المتدني للساكنة ومن ثمة انجاب عدد كبير من الاطفال خوفا من فقدانهم ولتعويض خسائر حرب التحرير، واعتبارهم قوة اقتصادية داعمتا لآبائهم، فضلا عن الأمية وعدم توفر وسائل منح الحمل الأمر الذي يجعل الخصوبة مرتفعة ويظهر ذلك جليا في قاعدة الهرم العريضة. أما بالنسبة للفئة العمرية النشطة (15 – 59 سنة) فنلاحظ أن نسبتها منخفضة مقارنة بالفئة الأولى حيث أخذت الاناث حصة الأسد وهذا راجع الى الهجرة والتجنيد العسكري الاجباري للذكور آنذاك.

يُظهر شكل الهرم تراجع الخصوبة وانخفاض معدلات الولادات، وقد يعزى ذلك من جهة إلى الوضع المأساوي الذي عاشه المجتمع الجزائر من جراء المسار التنموي الفاشل والذي يتسم بوطء المشكلة الغذائية والاسكانية والتعليمية والبيئية ناهيك عن اللا أمن وتدهور الوضعية الاقتصادية والقدرة الشرائية وغيرها ومن جهة أخرى الى الاستجابة الواسعة للعائلات الجزائرية لبرامج التخطيط العائلي على غرار توفير مختلف وسائل موانع الحمل واستعمالها بشكل واسع، (وعليه يمكن القول أن الأجيال الصاعدة أصبحت تتحكم في سلوكها الانجابي أكثر من ذي قبل)، وتوعية المرأة من مخاطر قد تتعرض لها أثناء الحمل وبعده، ناهيك عن التقدم الصحي الذي أصبح يحافظ على العدد المثالي للأطفال في الأسرة الواحدة (توفر اللقاحات...)، كما أن ارتفاع سن الزواج الأول بسبب التعليم والشغل بالدرجة الأولى دفع بتأخر الإنجاب وتحديد - وليس تنظيم - عدد الأطفال المرغوب فيه. لقد ساعد التطور في المجال الصحي والخدمات المتاحة في ارتفاع نسبة الساكنة المسنة وخاصة الإناث وهذا ما ينعكس على احتمال البقاء على قيد الحياة الذي ارتفع بدوره.

المجتمع الجزائري من المجتمعات الشابة وهذا رغم التراجع الذي عرفته الجزائر في نسبة الشباب في السنوات الأخيرة، يعزى ذلك إلى عامل الخصوبة الذي عرف انخفاضا ملموسا لفترة دامت أكثر من ربع قرن خلال الثمانينات من القرن الماضي إلى غاية بداية القرن الحالي، وذلك بسبب تأخر سن الزواج وإقبال الأزواج على استعمال وسائل منع الحمل. غير أن مستوى الخصوبة عرف ارتفاعا معتبرا وغير منتظرا وذلك خلال السنوات الأخيرة.

وبالأعداد المطلقة فإن عدد الشباب الجزائري اليوم قد بلغ أكثر من 10 ملايين خلال سنة 2018، أي ما يعادل سكان الجزائر خلال سنوات الستينيات من القرن الماضي، بعد أن كان لا يتعدى 3 ملايين نسمة خلال سنة 1966.

VI - توقعات مستقبلية / تغيّر تركيبة السكان وتحسّن الأمل في الحياة (لآفاق 2021، 2030 و2040)

وفق توقعات Perspectives البنك الدولي حول الديموغرافيا العالمية للفترة بين 2015 و2100، عدد سكان الجزائر سيصل إلى 48.27 مليون نسمة في 2030، ثم 56.46 مليون نسمة في 2050، ليبلغ 61.06 مليون نسمة في 2100. وكان الديوان الوطني للإحصائيات قد أفاد أن عدد الجزائريين 42,6 مليون نسمة في الفاتح جانفي 2018، 43,9 مليون نسمة في 01 جانفي 2020 .

بخصوص آفاق نمو عدد سكان الجزائر المقيمين، فقد أسفرت الاسقاطات Projection الديموغرافية للديوان الوطني للإحصائيات أن يصل العدد إلى 000 024 45 مليون في الفاتح من جانفي 2021 وإلى 000 309 51 نسمة سنة 2030 وإلى 000 625 57 نسمة مع حلول سنة 2040 على أساس معدل خصوبة مقدر بـ 2,4طفل لكل امرأة (الذي يضمن تعويض الأجيال) وتوقع الحياة عند الولادة يقدر بـ 82 و83 سنة لدى الرجال والنساء على الترتيب وكقاعدة بيانات سنة 2018. (O.N.S., Données statistiques 2018, p.p. 12 – 18) الطريقة التي استعملت لتصميم هذه الاسقاطات السكانية تسمى Méthode des composantes التي تتوقع السكان انطلاق من الأجيال التي تتكون منها، معناه نسقط العدد حسب الجنس كل على حدا وذلك بحساب الولادات الجدد وعدد الأحياء بالاستعانة بفروض حول الوفيات، الخصوبة وبالطبع الهجرة. (O.N.S., Collections Statistiques, 2004, p. 2)

بحسب التوقعات الديموغرافية للبنك الدولي، الجزائر ستشهد تغيراً جذرياً حتى عام 2100، لا سيما من حيث الفئات العمرية. وتُظهر البيانات التي نشرها التقرير إلى أنه في الوقت الحاضر، أي أنه خلال سنة 2015 شكلت الفئة العمرية (15-59 سنة) غالبية سكان الجزائر بنسبة 62.5%، تليها فئة (0-14 سنة) بـ 28,5%، وأخيرا فئة (60 سنة فما فوق) بنسبة 9%. إلا أنه من المتوقع أن تتغير هذه التركيبة في السنوات القادمة، حيث تشير التوقعات لسنة 2050، إلى انخفاض في الفئة العمرية (15-59 سنة)، وإن كان ذلك بنسبة ضئيلة، لتمثل 57,2%. لكن تجدر الإشارة إلى أن فئة البالغين (60 سنة فما فوق) ستتفوق بشكل لافت على الفئة (0-14 سنة). ستمثل الفئة الأولى نسبة 23% من مجموع سكان الجزائر، بينما ستنخفض الفئة الثانية إلى 19.8%.

لكن التغيير الحقيقي في التركيبة السكانية الجزائرية سيُسجل حسب التوقعات في آفاق 2100، حيث ستستمر نسبة السكان في الفئة العمرية بين 15 و59 سنة في الانخفاض، والتي ستشكل 50.7%. من إجمالي الجزائريين، وينطبق الشيء نفسه على الفئة (0-14 سنة) التي ستنخفض نسبتها إلى 15.2%، بينما سيزداد عدد الأشخاص فوق الستين بشكل كبير، لتشكل 46.6%، بمعنى آخر، ما يقرب من نصف السكان.

على العكس، الديوان الوطني للإحصائيات أفاد أن الجزائر ستشهد ارتفاع طفيف في الفئة العمرية (15-59 سنة) بحلول سنة 2021 حيث قدرت بـ 59,4% لتواصل مسيرتها التصاعدية لبلوغ نسبة 59,9% و60,23% آفاق سنتي 2030 و2040 على الترتيب. ستتفوق فئة البالغين (60 سنة فما فوق) بشكل لافت على الفئة (0-14 سنة). ستمثل الفئة (0-14 سنة) نسبة 30,6% من مجموع سكان الجزائر، في حين ستصل الفئة (60 سنة فما فوق) إلى 10% سنة 2021. سنة 2030 ستشهد هي كذلك انخفاض في الفئة العمرية الأقل من 15 سنة حيث ستسجل نسبة 27% مقابل 13,12% للفئة

العمرية 60 سنة فما فوق، الاتجاه التنازلي لفئة الأقل من 15 سنة سوف يستمر لغاية بلوغ آخر سنة للتوقعات 2040 حيث ستحصد لوحدها نسبة 22,3% بينما ستمثل الفئة العمرية (60 سنة وأكثر) 17,5% من مجموع السكان الجزائريين، وبالتالي تواصل تقدمها المستمر.

شكل (6): هرم سكان الجزائر وفق الفئات العمرية الكبرى لآفاق 2021، 2030 و2040

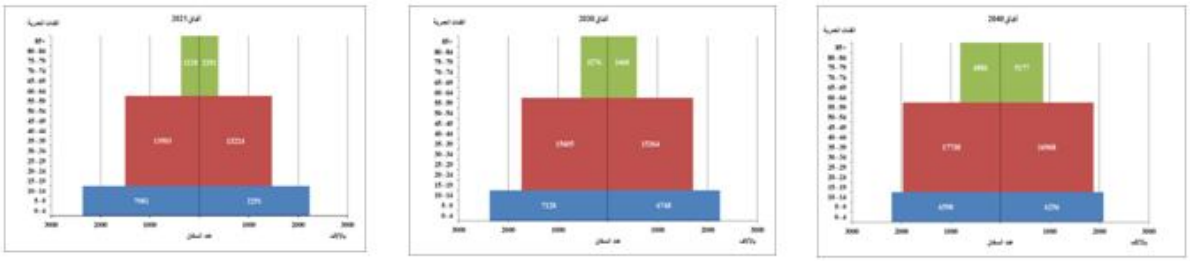

المصدر: بتصرف بناء على هيكل السكان ضمن O.N.S., Données statistiques 2018, p.p. 13-18

من زاوية أخرى، سوف يتحسن بشكل ملموس من سنة تلوا الأخرى احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة بالنسبة للجزائريين والجزائريات، فمن 75,6 سنة 2008 و77,7 سنة 2018 (O.N.S., Données statistiques 2018, p.28)، سيتأرجح إلى 89.5 سنة بحلول 2100. الجزائر تواجه تحديات جديدة في ضوء التغيرات العميقة التي ستمس تركيبة سكانها خلال السنوات القادمة، الأمر الذي يتطلب تبني سياسات جديدة، على كافة المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والصحية...

يتوقع الديوان الوطني للإحصائيات، أن يرتفع معدل الإعالة الديموغرافية، حيث سيبلغ 68,5 معال لكل شخص في سن النشاط مقابل انخفاض طفيف يصل إلى 67,1 خلال سنة 2030 و66,0 مع حلول آفاق 2040. يُظهر توزيع معدل الاعالة حسب التركيبة العمرية 51,6 شخص تقل أعمارهم عن 15 سنة لكل 100 شخص في سن العمل (15-64 سنة) و16,9شخص لدى البالغين 60 سنة فأكثر في آفاق سنة 2021 مقابل 43,8 شخص تقل أعمارهم عن 15 سنة لكل 100 شخص في سن النشاط الاقتصادي 22,5 شخص لدى البالغين 60 سنة فأكثر في أفاق سنة 2030 كما ستسجل سنة 2040 النسب التالية: 37,0 شخص تقل أعمارهم عن 15 سنة لكل 100 شخص في سن العمل (15-64 سنة) و29,0 شخص لدى البالغين 60 سنة فما فوق.

VII- خلاصة:

بشكل عام، ساهم كل فاعل في منصبه وحسب تخصصه في تشخيص المشكلة السكانية، لقد قدموا حقائق وتحليلات وتفسيرات وبدائل للوقوف على واقع حتمي لا يمكن تجاهله وللخروج من أوضاع استمرت لعدة سنوات حملت على الدولة بقدر ما حملت على المجتمع والأسرة أعباء ثقيلة تتطلب استجابة في مستوى التوقعات وعلى كافة المستويات.

الديوان الوطني للإحصائيات المؤسسة الحكومية المسؤولة عن جمع وتحليل البيانات السكانية في الجزائر ينشر كل سنة بيانات إحصائية متعلقة بالديموغرافيا. وعليه، عدد السكان المقيمين في الجزائر بلغ (42,6) نسمة في منتصف سنة 2018، مع معدل نمو طبيعي بلغ 1,99%، مُسجلا بذلك ولأول مرة منذ 2009 تراجع إلى دون 2%. ارتفع عدد السكان المقيمين في الجزائر الى (43,4) مليون نسمة في 1 جانفي 2020 مقابل 43,4 مليون نسمة في الفاتح جانفي 2019 حسب المصدر نفسه، الأمر الذي يجعل منه البلد الثامن افريقيا من حيث الحجم الديموغرافي والثالث والخمسون (53) عالميا. فيما بلغ عدد الولادات الحية 1,034 مليون سنة 2018، ولا بأس أن نشير أنها السنة الخامسة على التوالي التي يتجاوز فيها حجم الولادات في الجزائر عتبة المليون مولود، كما تميزت سنة 2018 بارتفاع في عدد الوفيات. وعلى أساس هذه الوتيرة من النمو وفي حالة بقاءها على هذا المستوى، فإن إجمالي عدد السكان المقيمين سيبلغ (44,7) مليون نسمة بحلول أول

جانفي 2021 وفق توقعات الديوان. انخفضت معدلات النمو السنوي للسكان الجزائريين بشكل كبير، لا سيما بعد التسعينات. ومع ذلك، يستمر السكان في الزيادة. ويعود هذا أساسًا إلى عاملين رئيسيين، من جهة تراجع حجم الولادات الحية، ومن جهة أخرى ارتفاع حجم الوفيات.

تعد معدلات الخصوبة والوفيات، وكذلك معدلات الهجرة، من العناصر الديموغرافية الأساسية في معادلة النمو السكاني، والتي تؤثر بشكل واضح على تركيبة المجتمع في أي بلد. ساهم التقدم التكنولوجي والطبي في انخفاض حجم الوفيات وبالمقابل زيادة احتمال البقاء على قيد الحياة (77,7 سنة)، حسب الجنس بلغ 77,1 سنة لدى الذكور و78,4 لصالح الإناث. إلى جانب ذلك ونتيجة للأزمة الاقتصادية، الوضع الكارثي والظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة مثل انعدام الأمن، تفاقم البطالة، تدني القدرة الشرائية، تأخر سن الزواج والدور الذي لعبه التعليم وعالم الشغل في تراجعه...إلخ. في هذا السياق تواصل نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات ارتفاعها نتيجة زيادة حجم الولادات وتباينات وتيرة هذا الارتفاع عبر السنوات. منذ الستينات لغاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي، قدرت الفئة العمرية الأقل من 15 سنة بحوالي نصف سكان الجزائر. وسرعان ما واصلت هبوطها مع مرور الوقت لتصل الى أدنى مستوياتها في سنة 2008 مسجلتا بذلك نسبة 28%، لتشهد ارتفاع طفيفا خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018. وهذا من شأنه أن يدفع بالمجتمع الجزائري للانتقال من مجتمع فتي إلى مجتمع مسن إذا استمرت هذه النسبة في تسجيل معدلات أقل مع مواصلة نسبة السكان البالغين 60 سنة فأكثر ارتفاعها والتي انخفضت بين سنوات 1960 و1980 تحت تأثير إشباب السكان المرتبط بالنمو الديموغرافي السريع. في حين تراجعت نسبة الفئات العمرية في سنة العمل (15-59 سنة) خلال الفترة (2008-2018) بعدما كانت آخذة في التزايد بشكل مستمر منذ سنة 1966.

يُعتبر متغير النوع (الجنس) من أبسط وأهم المتغيرات استعمالا في مجال الديموغرافيا حيث يأثر بصورة واضحة على مختلف الظواهر الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع سكاني. وعليه ومن خلال التحليل، وقفنا على أن نسبة الذكورة في الجزائر مرت بمرحلتين:

استمرت المرحلة الأولى لغاية سنة 1986، حيث تساوى الجنسين في الحجم سنة 1966 بينما كان عدد الإناث أعلى سنة 1977، وقد يرجع سبب هذا الانخفاض في عدد الذكور إلى الخسائر في الأرواح التي عانى منها البلد بسبب الحروب والظروف الصعبة التي عاشها الشعب الجزائري والتي دفعت شبابه بشكل خاص لمغادرة ديارهم ومجتمعاتهم بحثا عن مستوى معيشي أحسن. قد يكون أيضًا بسبب انخفاض معدل الإعلان (الابلاغ) عن الأحداث الديموغرافية على مستوى الحالة المدنية، أو التصريحات المغلوطة المصرح بها، لا سيما إذا علمنا أن الاحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1966 لم يقدم نتائج في المستوى بسبب شساعة مساحة البلاد، صعوبة المناطق الصحراوية وتحركات القائمين على التعداد السكاني وقلة عددهم، ناهيك عن استخدام استمارة موحدة لكل من سكان الحضر والبدو الرحل، دون أن ننسى جهل السكان والخوف من العملية ونقص الميزانية ... إلخ.

منذ سنة 1987، استقرت نسبة الذكورة عند عتبة 102% حتى سنة 2018، وفي هذه الحالة يتفق الذكور عدديًا على الاناث، مما يعني أن هناك 102 ذكر مقابل 100 أنثى. إلا أن هذه النسبة لم تصل إلى المستوى الطبيعي (105 ذكر لكل 100 أنثى). في الجزائر، العامل التقليدي لتفضيل الذكر وميل الأزواج لإنجابه واضح للغاية، وهو ما تعكسه توفق نسبة الذكورة، وقد تختلف هذه النظرة في السنوات القادمة.

بهدف اختبار صحة البيانات العمرية وإعداد مؤشرات إحصائية مركبة لقياس صحة تصريح هذه البيانات، يمكن حساب نسبة النوع على أساس الفئات العمرية. تتراوح نسبة الجنس عند الولادة 105 ذكر لكل 100 أنثى، ثم تنخفض تدريجياً مع تقدم العمر بسبب اختلاف معدل الوفيات بين الذكور والإناث، والمعروف بأثر العمر، ويمكن لأثر الجيل (وبشكل عام أثر الجماعة) أن يأثر في نسبة الجنسية بما أن لكل جيل تاريخ ومسار خاص به يميزه عن بقية الأجيال.

في الجزائر، استقرت نسبة الذكورة في مختلف الفئات العمرية بين 100 و105، وسرعان ما تراجعت بسرعة تدريجية، حيث قلت بشكل حاد في آخر فئة عمرية مفتوحة (80 سنة وأكثر) سنة 2008 لتصل إلى 85,9 %، بينما ارتفعت بشكل طفيف في الفئة نفسها سنة 2018 (100,1%). إن أجيال الذكور المعنية بهذا الانخفاض غير الطبيعي هي الأجيال التي شاركت في الحروب، وسجلت العديد من الضحايا، خاصة بين الشباب، ناهيك عن الهجرة الخارجية بأنواعها التي طالت الذكور بشدة.

بالرجوع إلى المعطيات الديموغرافية حول تحولات التركيبة السكانية للجزائر، يتضح أنها تشهد تهرما سكانيا تدريجيا، إذ تعرف معدلات الشيخوخة ارتفاعا متسارعا خلافا لما شهدته معظم بلدان العالم ككل، مرده انخفاض معدلات الخصوبة وتحسين من جهة الخدمات الصحية ومن جهة أخرى أمل الحياة، وهذا يتطلب توفير شبكة أمان عامة لفئة المسنين الآخذة في النمو وإقامة سياسة متكاملة لرعايتهم وتحسين أوضاعهم الصحية، بالإضافة إلى التفكير في كيفية تمويل صندوقي التقاعد والضمان الاجتماعي، بسبب تراجع عدد الشباب، وبالتالي القوى العاملة القادرة على تمويل هذه الصناديق ومن ثمة التأثير على معدل الاعالة الديموغرافي.

يؤثر تطور التركيبة السكانية على معدل الإعالة الديموغرافية، فقد بلغ 65,2 معال لكل شخص في سن النشاط مواصلا بذلك ارتفاعه مقابل 63,5 خلال سنة 2017 و55 خلال سنة 2008. يُعزى هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة في حجم الولادات والذي تجلى أكثر بعد سنة 2003 مصحوبة بزيادة في عدد السكان دون 15 سنة من العمر أكثر منه لدى فئة البالغين 60 سنة فأكثر، فضلا إلى ارتفاع معدل البقاء على قيد الحياة، يُظهر توزيع معدل الاعالة حسب الفئات العمرية سنة 2018 أنه لكل مائة من السكان في سن النشاط الاقتصادي (15–19سنة) يسهمون في إعالة 49,8 من الصغار (هذا المعدل يتساوى مع المستوى العالمي والذي قدر بـ 50%) و15,4 من الكبار، مع الإشارة أن هذا المعدل يبقى أكبر بكثير مقارنة بالمستوى العالمي (11%).

الهرم السكاني للجزائر لا يختلف عن باقي أهرامات سكان الدول العربية، بما أنه يدخل ضمن النوع الفتي. هناك حركة تصاعدية للسكان مع تقدم مجموعة كبيرة من الشباب معًا في العمر، تشق طريقها من قاعدة الهرم نحو الوسط لتنتهي في الأعمار المتقدمة في نهاية الأمر، وبالتالي فإن الانتقالية الديموغرافية لا تزال قائمة ومن المحتمل أن يتغير شكل الهرم العمري في الجزائر في السنوات القادمة.

لنا أن نتساءل عن مدى تواصل دعوات وتحذيرات الخبراء والباحثين حول الحاجة إلى النظر في النمو الديموغرافي وتغيير تركيبة السكان الجزائريين مستقبلا بشكل مسؤول بعيدا عن كونها مجرد أعداد وبيانات واحتمالات وتوقعات، لا سيّما بعدما شهد معظم بلدان العالم أثار هذه التحولات.

الإحالات والمراجع:

1. آسيا شريف (2015)، **الظواهر الديموغرافية، قراءات نظرية وتمارين تطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
2. بوبكر بلقاسم (2020)، سنة التيفيس من ذاكرة الأوبئة التي قتلت الجزائريين https://ultraalgeria.ultrasawt.com، تاريخ التصفح 9/ 12 /2020.
3. الديوان الوطني للإحصائيات (د.و.إ.) (2013)، ضمن حوصلة احصائية من 1962 إلى 2011، نشرة جوان، الجزائر.
4. رولان بريسا (1985)، **التحليل السكاني، المفاهيم والطرق والنتائج**، ترجمة محمد رياض ربيع، ط.2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

5. رولان بريسا (1990)، **معجم مصطلحات الديموغرافيا**، ترجمة حلا نوفل رزق الله، ط.1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
6. عبد الرزاق الحلبي (1993)، **علم اجتماع السكان**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص. 156، ضمن منير عبد الله كرادشة (2009)، **علم السكان، الديموغرافيا الاجتماعية**،ط.1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.
7. عميرة جويدة (2018)، **إحصاءات السكان في الجزائر**، ط.2، عالم الأفكار، دون بلد.
8. فايز العيسوي (2004)، **سكان الجمهورية الجزائرية**، ضمن كتاب مشترك معنون سكان العالم العربي، الواقع والمستقبل، دراسة ديموغرافية، القسم الافريقي، الجزء الثاني، المشرف العام ورئيس التحرير المسؤول محمد أحمد الرويثي، راجعه مصطفى محمد خوجلي، ط.1، ص.ص.715-737، مكتبة العبيكان، دمشق، سوريا.
9. لويس هنري (1984)، **الديموغرافيا تحليل ونمـــاذج**، تعريب الجيلالي صياري، ديوان المطبوعات الجامعيـــة، بـــن عكنـــون، الجزائر.
10. مفيد ذنون يونس (2014)، **اقتصاديات السكان**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. مكتب اليونيسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية (1986)، ص. 124 ضمن آسيا شريف، مرجع سبق ذكره.
12. منير عبد الله كرادشة (2009)، **علم السكان، الديموغرافيا الاجتماعية**،ط.1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.

13. Christophe Z. Guilmoto et Géraldine Duthé (2013), « ***La masculinisation des naissances en Europe orientale***. », in bulletin mensuel d'information de l'institut national d'étude démographiques (INED): Population et Sociétés, n°506, décembre, Paris, France.
14. Dictionnaire de démographie et des sciences de la population (2011), sous la direction de France Meslé, Laurent Toulemon, Jaques Véron, édition spéciale INED, Armande Colin, paris, France.
15. Gabriel POULALION, Georges PUPION (1993), ***Analyse démographique les concepts et les indicateurs***, 1ère édition, L'HERMES, Lyon, France.
16. Louis HENRY, Démographie (1984): ***analyse et modèle, éditions Institut national d'étude démographiques***, INED, Paris, France.
17. Ministère de la Santé et de la Population, ***Lexique des indicateurs et notions clés des politiques et programmes de population***, 2001, Algérie.
18. O.N.S.(2004), In Publication : Collections Statistiques n° 106, Série S : Statistiques Sociales, Algérie.
19. O.N.S. (2008), Annuaires statistique de l'Algérie, Résultats 1999/2001, Edition 2003, n° 20, p. 12.
20. O.N.S. (2011), In Publication : Données statistiques, Démographique Algérienne, n° 600, Algérie.
    O.N.S. (2012), In Publication : Données statistiques, Démographique Algérienne, n° 623, Algérie.
21. O.N.S. (2015), In Publication : Données statistiques, Démographie Algérienne, n°740, Algérie.
22. O.N.S. (2018), In Publication : Données statistiques, Démographique Algérienne, n° 853, Algérie.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

يحيى لعمارة محامد ، **(2021) التركيبة السكانية حسب الجنس والعمر في الجزائر واتجاهاتها** دراسة تحليلية ديموغرافية (1966 – 2018) ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 13(04)/ 2021، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 213- 234.